

مرکز حمو رايي



الخلاف اليوناني التركي... خلاف ممتد
وتهدئة مؤقتة

الخلاف اليوناني التركي... خلاف ممتد وتهدئة مؤقتة

د. خديجة عرفة / جمهورية مصر

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

28 حزيران 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز، و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً ، و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز ، وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

شهد شرق المتوسط خلال السنوات الأخيرة اتجاهات متزايدة للعسكرة والتصعيد؛ لحد وصف البحر المتوسط بأنه البحر الأكثر عسكرة في العالم، ورغم فترات الهدوء الأخيرة، فهو هدوء مؤقت مرشح للتصعيد مع أي تطور في علاقات الأطراف المختلفة. وفي ظل التعقيد في مشهد الصراع وتشابك أطرافه سواء كانت أطراف إقليمية أو دولية، يجعل ذلك لأي تصعيد محتمل تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي والعالمي.

ويشكل الخلاف اليوناني التركي مصدرًا رئيسيًا للتوتر بالمنطقة خلال السنوات الأخيرة. إذ يُعدّ من أقدم الصراعات بالمنطقة، تعود جذوره لعشرينيات القرن العشرين، وتحديداً معاهدة لوزان؛ والتي ترتب عليها تعيين حدود الدولة العثمانية، مما جعلها تفقد السيطرة على العديد من الجزر في بحر إيجه لصالح اليونان. وهو أمر لم تقبل به تركيا، خاصة أن كل دولة تتبنى وجهة نظر متباينة في هذا الشأن. بحيث شكل الخلاف بشأن السيادة مصدرًا رئيسيًا للتوتر بين الدولتين، أُضيف إليها بعد جديد ممثلا في الاكتشافات المهمة من المواد الهيدروكربونية على سواحل بعض الدول المطلة على البحر المتوسط مما قاد للمزيد من التوتر الذي كاد أن يصل إلى حد المواجهة العسكرية، خاصة في ظل وجود أطراف إقليمية ودولية ذات صلة بالصراع. وقد شهدت المنطقة تصعيداً كبيراً خلال الفترة من 2019-2020، قبل أن تشهد فترة من التهدئة المُرشحة للتصعيد.

ونتطرق في هذا المقال لأسباب الخلاف اليوناني التركي، وكذلك العوامل التي دفعت للتصعيد خلال السنوات الأخيرة، والحسابات التركية وانعكاساتها على تهدئة التوترات، ويختتم المقال بالسيناريو المقترح لمسار التوتر بين البلدين. أسباب الخلاف اليوناني التركي

يرتبط الخلاف اليوناني التركي بأسباب تتعلق بالسيادة بالأساس، في ضوء الخلاف بشأن الترتيبات التي أعقبت معاهدة لوزان؛ والتي منحت اليونان عددًا من الجزر كانت تتبع في السابق للدولة العثمانية، بعضها قريب للغاية من السواحل التركية، ومنها جزيرة "كاستيلو ريزو" والتي لا تبعد عن السواحل التركية سوى ميل واحد[1]. وبموجب توقيع اليونان على معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، تُصرّ اليونان على أن يكون لكل جزيرة منطقتها الاقتصادية الخالصة.

وهو أمر ترفضه تركيا التي لم توقع على المعاهدة مُطالبه بقصر المناطق الاقتصادية على البر الرئيس للدولة وعدم حساب مياه إقليمية خاصة بالجزر. خاصة أن بعض الجزر الصغيرة ستحصل على منطقة اقتصادية أكبر من حجم الجزيرة ذاتها. وسيتحول شرق المتوسط بذلك إلى بحيرة يونانية. كما ترفض تركيا أيضا الاتفاقيات التي وقعتها اليونان مع دول أخرى لتعيين الحدود البحرية. الاعتبار الخاص بالسيادة برز أيضًا في خلاف الدزلتين بشأن جزيرة قبرص، وهو إن كان خلاف قديم، إلا أنه تجدد مع حصول الجزيرة على الاستقلال في منتصف القرن الماضي، وانضمامها للأمم المتحدة عام 1964، ليعقب ذلك خلاف بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. مع تدخل كل من اليونان وتركيا في الجزيرة. وقد أعقب ذلك قيام القبارصة الأتراك بإعلان قيام جمهورية شمال قبرص التركية عام 1983، حيث لم تعترف بها سوى تركيا. ومنذ ذلك الوقت هناك خلاف بين شقي قبرص التركية واليونانية بشأن ثروات الجزيرة ويتحرك كل طرف وفقًا لمنظوره في هذا الشأن [2].

هذه الاعتبارات أُضيف إليها بعد آخر ممثلا في الاكتشافات الهيدروكربونية في شرق المتوسط بين المياه الإقليمية لليونان وقبرص وإسرائيل ومصر. والتي رغم محدوديتها، إلا أنها أدت إلى تغيير المشهد الجيواستراتيجي. لتلجأ دول المنطقة إلى تطوير أنماط من التحالفات والشراكات في مجال الطاقة [3]. لكنها على الجانب الآخر، كان لها دورها في تفجير توترات كامنة وتحويلها لصراعات كادت تصل لحد الحروب المباشرة.

فمن ناحية لجأت تلك الدول إلى توقيع اتفاقيات ثنائية وثلاثية لتعيين الحدود البحرية ومن بينها الاتفاق المصري القبرصي عام 2003، ثم الاتفاق اليوناني القبرصي عام 2007، وفي عام 2010 وقعت كل من قبرص وإسرائيل اتفاقًا لتعيين الحدود البحرية، ومن جانبها لجأت تركيا لسياسة "الاختراق الاستراتيجي" عبر إنشاء خطوط اتصال بحرية عبر المتوسط، فقد افتتحت قاعدة عسكرية بالصومال عام 2017، إضافة إلى التفاوض مع السودان بشأن ميناء سواكن. وكانت الخطوة الأبرز توقيع اتفاقي تعاون مع حكومة الوحدة الوطنية الليبية بشأن ترسيم الحدود البحرية والتعاون الدفاعي وذلك في نوفمبر 2019، وردًا على ذلك قامت اليونان وإيطاليا بتوقيع اتفاق في يونيو 2020 بشأن ترسيم حدودها البحرية، وفي الشهر ذاته تم توقيع اتفاق

بين كل إسرائيل، والأردن، واليونان، وإيطاليا. وبعد 15 عاما من المفاوضات وقعت اليونان ومصر اتفاقا في القاهرة لتعيين حدودهما البحرية جزئياً في أغسطس 2020 [4]. وبذلك إذا كان للعامل الخاص بالخلاف بشأن السيادة والاعتبارات الجيواقتصادية تأثير على إشعال التوتر بين الجانبين، إلا أنَّ هناك جانب سياسي مهم لا يمكن إغفاله ممثلاً في البعد الخاص بالطموح الإقليمي لتركيا وتأثير ذلك على تعقيد المشهد الجيوستراتيجي بالمنطقة. إذ يمكن الإشارة عقيدة "الوطن الأزرق"؛ حيث تسعى تركيا لاستعادة استعادة هيمنتها ونفوذها الإقليمي. واستعادة ما فقدته مع انهيار الدولة العثمانية. حيث ترى تركيا أنها يمكنها من خلال البحر المتوسط إنشاء نظام اتصال خاص بها من شأنه تعزيز طموحاتها كقوى إقليمية. وهو ما ترفضه فرنسا كقوى إقليمية تقليدية، والتي تنظر لتركيا كدولة ناشئة تسعى لتحدي القوى التقليدية.

الخلاف اليوناني التركي ومواقف القوى الدولية

أحد عوامل تعقيد الصراع بين الطرفين هو الموقف الدولي؛ فغياب موقف أوروبي موحد، إضافة إلى غياب استراتيجية أمريكية تجاه المتوسط، وكذلك التنافس الإقليمي بشأن الطموح والهيمنة حال دون توفير أساس لبناء الثقة بين الأطراف المختلفة، ليغلب مشهد غياب الثقة على علاقات الجانبين.

فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فقد كان هناك انقسام أوروبي وتحديداً بين فرنسا وألمانيا، وقد تبنت فرنسا موقف اليونان مطالبة بضرورة فرض عقوبات على تركيا، وخلال التصعيد العسكري بين تركيا واليونان، دعت فرنسا إلى أهمية إعادة صياغة العلاقة بين أنقرة وبروكسل مع وضع خطوط حمراء لا يجب لتركيا تجاوزها. كما كان هناك تدخل عسكري فرنسي مباشر في بعض مراحل التصعيد. في حين أكدت ألمانيا على أهمية التوسط بين الأطراف المتنازعة للحيلولة دون تفاقم الصراعات القائمة، ومن ذلك التوسط بين البلدين في يوليو 2020، خاصة أنه في تلك الأزمة كادت الأمور تصل إلى حرب بين البلدين، وذلك عندما أبحرت 18 سفينة تركية نحو جزيرة كاستيلوريزو لمتابعة أعمال التنقيب عن الغاز والنفط قرب السواحل اليونانية. هذا الانقسام حال دون تمكن الاتحاد الأوروبي من اتخاذ موقف موحد حيال تركيا.

وخلال فترة الحرب الباردة سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتجنب حدوث صراع يوناني تركي حتى لا يؤثر ذلك على وحدة حلف الناتو (والدولتان أعضاء في الحلف منذ عام 1952) في مواجهة الاتحاد السوفيتي، حيث كانت الدولتان على وشك الدخول في مواجهة شاملة عام 1974، وقد نجح التدخل الأمريكي في تهدئة التوتر بين الدولتين. مما دفع اليونان للانسحاب من هيكل القيادة العسكرية لحلف الناتو لتسعى في المقابل لإقامة علاقات أوثق مع الاتحاد السوفيتي [5].

لكن التحدي الأكبر هو غياب استراتيجية أمريكية تجاه المتوسط، إذ تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى المتوسط كمرر وليس منطقة. ومن ثم يغيب عن الدوائر الخارجية الأمريكية، حيث تتعامل الولايات المتحدة مع المتوسط كمنطقة نفوذ أوروبية.

الخلاف اليوناني التركي بين التهدئة والتصعيد

بعد فترة من التصعيد الذي كاد يصل حد المواجهة العسكرية، فقد أثرت جملة من العوامل على تحسن علاقات الطرفين منذ عام **2021**، في مقدمتها الحسابات الداخلية التركية المتعلقة بالتدهور الشديد الذي عانى منه الاقتصاد التركي وكذلك الاعتبارات الانتخابية. كما كان لدبلوماسية الأزمات دور مهم في تهدئة التوترات بين البلدين، فقد أسهمت أزمة الزلازل العنيف الذي شهدته كل من تركيا وسوريا في فبراير **2022** دورًا في التهدئة، ففي أعقاب الأزمة قام وزير الخارجية اليوناني بزيارة تركيا كما ساهمت اليونان في جهود الإغاثة رغم القطيعة والخلاف السياسي بين الدولتين **[6]**. وهو ما أثر على الحسابات التركية التي اتجهت نحو التهدئة، وهو ما قُوبل باستحسان من قِبَل كل من اليونان وقبرص، لتشهد تلك الفترة مجموعة من الزيارات المتبادلة. وكان آخرها في مايو الماضي؛ حيث قام رئيس الوزراء اليوناني بزيارة تركيا، وتم الاتفاق خلال الزيارة على زيادة مستوى التبادل التجاري بين الدولتين، كما كانت هناك تصريحات إيجابية متبادلة، وفي الشهر ذاته، أعلن الرئيس التركي على "لا توجد مشاكل غير قابلة للحل بين تركيا واليونان" مؤكدًا "أن اتخاذ خطوة نحو حل مشكلة جزيرة قبرص سيعزز السلام والاستقرار في المنطقة" **[7]**.

هذا الدفء في العلاقات لم يقابله حلحلة في المشكلات الرئيسية، وكانت هناك مؤشرات توضح أن التصعيد ما زال محتملاً. فقد عارضت تركيا في يناير **2024** قرار مجلس الأمن بشأن تمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة للسلام بجزيرة قبرص لمدة عام إضافي، كما كان لليونان دور في صدور قرارات زعماء الاتحاد الأوروبي في إبريل **2024** بشأن الربط بين عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي والتقدم في ملف تسوية مشكلة جزيرة قبرص. كما كانت هناك بعض الخطوات التي قُوبلت بمعارضة من الطرف الآخر، ففي إبريل **2024** صدر بيان من الخارجية التركية يدعو اليونان لعدم اتخاذ أية إجراءات أحادية في بحر إيجه، وذلك على خلفية قيام اليونان بإنشاء حديقة بحرية في بحر إيجه، وهو ما اعتبرته تركيا استغلالاً للجوانب البيئية في تحقيق أهداف سياسية. ومن جانبها عارضت اليونان قرار الرئيس التركي في مايو **2024** بتحويل إحدى الكنائس الأثرية في إسطنبول إلى مسجد **[8]**.

وبذلك يتضح أن عدم اليقين وعدم الثقة المتبادلة ما زالت هي المسيطرة على المشهد، فرغم وجود محاولات للتقارب إلا أنها ما زالت محاولات حذرة وفي سياق محدود. يؤكد ذلك أن تركيا سعت إلى المزج بين أدوات القوى الناعمة وأدوات القوى الصلبة، ففي البداية لجأت في سياستها الإقليمية إلى تبني سياسة "صفر مشاكل مع دول الجوار" لكن هذه السياسة لم تساعد على تنفيذ طموحات تركيا الإقليمية مما جعلها تلجأ للقوى الصلبة. وهو الأمر المرجح استمراره.

وختامًا، من واقع ما تم عرضه، فمن المرجح أن علاقات الطرفين، دورات من التهدئة وإعادة التصعيد. وتحركات نحو تشكيل تحالفات وتحالفات مضادة، مع صراع مستمر على النفوذ والهيمنة بين قوى آخذة في الصعود وقوى تقليدية. والسيناريو الأكثر ترجيحًا هو استمرار حالة التوتر الذي قد يتصاعد من فترة لأخرى دون أن يتطور في الأرجح لصراع شامل.

يعزز من هذا السيناريو تعقد المشهد الجيواقتصادي، وتجذر الاختلافات، وترابط قضايا الصراع بملفات أخرى تتعلق بالنفوذ والهيمنة، وكذلك ارتباطها بأطراف إقليمية ودولية. خاصة في ظل سيطرة فكر المباراة الصفرية على الأطراف المختلفة، مع غياب الثقة المتبادلة كأساس يمكن البناء عليه.

لذا من المرجح أن يستمر المشهد الخلفي بين التصعيد والتهدئة، مع سيطرة "توازن الخصوم" على المشهد.

المصادر

[1] مصروترييا واليونان وإسرائيل...أهدافها الحقيقية من صراع شرق المتوسط مختلفة عما يعلن، عرب بوست، 12/8/2020.

<https://2u.pw/PYfAoBRj>

[2] علاء جمعه، "التوترات شرق المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة." مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 18/10/20 .20.

<https://2u.pw/CLy3slbv>

[3] Nikolaos Lampas, Constantinos Filis, "NATO's Strategic Concept: Implications for Greece and Türkiye, Security Defense, 4/2023, Vol. 44 .

[4] Andreas Stergiou, "Between Conflict and Survival: The New Energy Geopolitics of the Eastern Mediterranean", E-International Relations, February 15 2024, Accessible at: <https://www.e-ir.info/2024/02/15/between-conflict-and-survival-the-new-energy-geopolitics-of-the-eastern-mediterranean/>

[5] Nikolaos Lampas, Op Cit.

[6] خليل حسن، "دبلوماسية الكوارث"، ميدل ايست أون لاين، 28/02/2023. <https://2u.pw/62iStm>

[7] كرم سعيد، "خلافات مزمنة: لماذا تعثرت جهود تقليص التوتر بين تركيا واليونان؟"، أبوظبي، انترريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 28 مايو 2024. <https://2u.pw/Nq7emwP7>

[8] المرجع السابق.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في، 18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



t.me/hammurabicrss



[hcrsiraq](https://www.facebook.com/hcrsiraq)



[hcrsiraq](https://www.twitter.com/hcrsiraq)



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية

